

تخفيض طلبات «الحروقات» للمحافظات بنسبة ٥٠ بالمائة ومخاوف من أزمة النقل

غانم لـ«الوطن»: كل سرفيس يخدم خطه بالشكل المطلوب يحصل على الكمية المخصصة له يومياً وأكثر من ٨ آلاف قاموا بتركيب الـ(جي بي إس) بدمشق

| فادي بك الشريف

لم ينته لغاية الآن تأثير واقع الحروقات على وضع التقنين في العاصمة وبقية المحافظات حتى وصلنا إلى ساعات تقنين وصلت لـ ٧ أو ٨ ساعات مقابل ساعة وصل في الأيام القليلة الماضية، وما زاد من حجم التأثير والمخاوف الحديث عن تخفيض طلبات الحروقات من مازوت وبنزين للعديد من المحافظات بنسبة وصلت إلى نحو ٥٠ بالمائة من إجمالي عدد الطلبات المخصصة لكل محافظة بشكل يومي.

ترام ذلك مع مخاوف العديد من المواطنين من انعكاس هذا الأمر على صعود تأخر في توزيع مازوت التدفئة، ولأسيا من النسيبة لم تتجاوز لغاية الآن الـ ٥٠ بالمائة بدمشق، مع تفاوت واضح بالتوزيع بين محافظة وأخرى وأحياء وأخرى ضمن المحافظة ذاتها، ناهيك عن المخاوف بأن ينال قطاع النقل نصيبه وينعكس ذلك سلباً على واقع تقديم هذه القطع بالشكل المطلوب، ولأسيا بعد وجود شبه تخسين في عدد من الخطوط العاملة على نقل المواطنين مقارنة مع الفترة السابقة الذي تفاوتت فيه أزمة النقل بشكل كبير وواضح ما خلق ازحامات مضاعفة وخاصة يومي الجمعة والسبت. وحول واقع تخفيض عدد الطلبات في دمشق وتأثيره في قطاع النقل، قال عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل عمران غانم: إن كل سرفيس ملزم بخطه وتخدم المواطنين سيحصل على الكمية المخصصة له بشكل



يومي بما يصل لـ ٣٠ لتراً، مؤكداً أن عدد السرفيس التي قامت بتركيب جهاز التتبع (جي بي إس) تتجاوز الـ ٨ آلاف سرفيس في مختلف خطوط القطاع بالشكل المطلوب، حركة النقل خلال الفترة القليلة الماضية، مع متابعة واقع التقيد بتقديم الخطوط عملاً بتوجيهات المحافظ. فيما يخص واقع ريف دمشق، بين عضو المكتب التنفيذي إيد النادر لـ«الوطن» أن طلبات الحروقات (المازوت) انخفضت بنسبة وصلت إلى الـ ٥٠ بالمائة، لصبح عدد الطلبات حالياً ١٥ طلباً مقارنة مع ٣٠ طلباً خلال الفترة السابقة، كل طلب يعادل من ٢٢

الفا لـ ٢٤ ألف لتر، وهذا الأمر يشمل أيضاً طلبات البنزين التي انخفضت أيضاً بذات النسبة ٥٠ بالمائة. وفيما يخص إدارة الكميات على مستوى المحافظة، وتأثيره في واقع التدفئة، لم يستعد النادر أن تتأثر عملية توزيع المادة للمواطنين لزوم التدفئة، مع التأكيد على أن نسبة توزيع المادة في المحافظة وصلت إلى ٤٦ بالمائة، علماً أنه يتم توزيع المادة بشكل أساسي للمناطق الأكثر برودة. وبين النادر أنه يتم إدارة مادة المازوت وفق أن تستكمل عملية تركيب الأجهزة لجميع السرفيس حتى بداية العام القادم، واتخاذ

وطمان عضو المكتب التنفيذي أنه لن يتأثر قطاع النقل، نافية أي تخفيض للكميات المخصصة للسرفيس بشكل يومي وخاصة للعاملة ضمن مسارها ولأسيا مع تطبيق نظام التتبع (جي بي إس) ما ساعد على ضبط توزيع المادة بالشكل المطلوب وتلافي أي تلاعب بالمادة. كما أوضح أنه لغاية الآن تم تركيب ٣ آلاف جهاز جي بي إس من أصل ٧ آلاف لـ ٨ آلاف العدد الإجمالي للسرفيس ضمن المحافظة (كل جهاز ٣٥٠ ألف ليرة)، على أن تستكمل عملية تركيب الأجهزة لجميع السرفيس حتى بداية العام القادم، واتخاذ

الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفة وغير المتزمين بتطبيق الجهاز. كما أضاف عضو المكتب التنفيذي: في محافظة ريف دمشق نحو ٣٠٠ خط نقل، وهناك إجراءات تتخذ على صعيد متابعة واقع الاستزام بتخديم المواطنين، وأن المحافظ تعتبر قطاع النقل أولوية كما هو ببقية القطاعات التي تستحوذ على اهتمام المحافظة، مع العمل بشكل يومي متواصل على إدارة الكميات التي تحصل عليها ريف دمشق من الحروقات بما لا يتعكس ويؤثر سلباً على أي قطاع، نافية أي دراسة لتعديل تعرفة السرفيس والإباصات حالياً.

تخفيض مخصصات السرفيس يزيد حدة أزمة النقل في طرطوس

المحافظة تعقد اجتماعاً وتوجه بضبط الخطوط.. وتوقعات بانفراجات قريبة

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

بدأت في محافظة طرطوس أمس أزمة نقل عم خائقة أكثر حدة بكثير من الفترة السابقة، حيث شهدت كراجات الانطلاق ازدياداً متقطع النظير، كما وقف الطلاب والمواطنون بالماثلات في أحياء مدينة طرطوس على الشوارع وعلى هذا الطريق العام أو ذاك وداخل قراهم بانتظار مجيء واسطة نقل تأخذهم إلى وجهتهم سواء إلى عملهم أو مدارسهم أو أماكن سكنهم، وقد تراوحت مدة الانتظار -كما أكد الكثير منهم - بين الساعة والساعتين لدرجة أن قسماً منهم لم يتمكن من التوجه إلى مقصدهم فغار مرغماً إلى بيته، ومع هذا الواقع الأليم كان حال الجميع يسأل لماذا تشدد هذه الأزمة في الوقت الذي كانوا ينتظرون ويأملون معالجة أسبابها والتخفيف من حدتها؟

«الوطن» بعد أن تلقت عشرات الاتصالات والشكاوى من المواطنين نتيجة ما تقدم زارت الكراجات في مدينة طرطوس وتابعت الأمور مع المهندس وتبين لها أن أسباب استغلال الأزمة أمس التي ستمتد في الأيام القادمة كما يتوقع المطلعون أن تعود بالدرجة الأولى إلى قلة مادة المازوت المخصصة لوسائل النقل العام حيث تم تخفيض الكمية أمس بنسبة تصل لـ ٥٠ بالمائة من الحاجة، وجاء هذا التخفيض المجازي ليضاف إلى أسباب أخرى سبق الحديث عنها منها سوء تنظيم عمل الميكروباصات على الخطوط ووضع مرافقها وعدم مناسبة الخافقين من سائقها كما يجب محاسبتهم في حال عدم الالتزام بخطوطهم وعدم تنفيذ الرحلات المطلوبة منهم في ضوء كمية المازوت المعطاة لهم



وأيضاً عدم توفر وسائل نقل كافية وارتفاع تكاليف صيانتها وإصلاحها بشكل كبير جداً. رئيس نقابة النقل البري بطرطوس وائل حسين أوضح أن ازدياد حدة الأزمة أمس بسببه تخفيض حصة كل ميكروباص بنسبة ٥٠ بالمائة وبالتالي العمل جار إعادة تنظيم الخطوط وتخفيض عدد النقلات لكل خط بما يتناسب مع كمية المازوت المعطاة لهذا السرفيس أو ذاك وتوقع استمرار الأزمة إذا بقي التخفيض قائماً. أما مدير حروقات فلا يرى أن أزمة أمس سببها فقط

الداخلية والخارجية محافظة طرطوس وسبل معالجة الازدحامات الحاصلة عليها ووجه المحافظ مديري المناطق للقيام بدورهم وممارسة صلاحياتهم وبذل كل الجهود لضبط قطاع النقل ومنع تسرب الميكروباصات والزامها بالقيام برحلاتها بما يضمن وصول المواطنين إلى مقاصدهم، من دون حدوث اختناقات على الخطوط بالترام من ضبط تزويد الميكروباصات العاملة بحاجتها الفعلية من الحروقات. وشدد المحافظ على مديري المناطق ورؤساء لجان الحروقات الفرعية بإجراء كل ما يلزم للتأكد من استخدام هذه الحروقات للنقل العام وليس للاتجار غير المشروع واختال مع الإجراءات القانونية للوقاية والمكافحة بالتعاون مع الجهات المعنية.

كما أكد على دور المجالس المحلية ولجان الأحياء ضرورة الرقابة على التزام الميكروباصات برحلاتها وفي السياق أكد خليل على المهندس إجراء كل ما يلزم من أجل الإسراع بتركيب أجهزة «نظام التعقب، الـ GPS على الميكروباصات العاملة ما استحوذت من ضبط لقطاع النقل ومخصصات من الحروقات. عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في المحافظة أصف حسن قال لـ«الوطن»: إن سبب تفاقم الأزمة يعود لتخفيض مخصصات كل ميكروباص من ثلاثين لتر مازوت في اليوم إلى ١٥ ليترًا فقط وبالتالي بات على الميكروباصات تنفيذ سوى رحلتين على خطه بدل أربع رحلات ما أدى إلى ازدياد المواطنين والطلاب وتوقع ألا يستمر التخفيض إلا لفترة قصيرة في ضوء معلومات لدى الجهة المعنية تفيد بتحسن في التوريدات النفطية قريباً.

صنف جديد في الأسواق

وضيحي لـ«الوطن»: لا يوجد حالياً ارتفاع في أسعار حليب الأطفال الصيادلة الإناث أكثر من الذكور.. وازدياد في أعداد العاطلين عن العمل

| محمد منار حميجو

بين عضو مجلس نقابة الصيادلة جهاد وضحي أنه يتوافر حالياً في الأسواق صنف جديد من حليب الأطفال إلى جانب الأنواع الأخرى من حليب الأطفال المستورد والتي أيضاً متوافرة ولو بكميات قليلة وتوزع على الصيدليات على شكل حصوص، معتبراً أن وجود نوع جديد يحل جزءاً من مشكلة نقص كميات الحليب التي تباع في الصيدليات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وضحي أنه لا يوجد ارتفاع في أسعار الحليب التي تباع حالياً في الصيدليات وهي تباع وفق التسعيرة المحددة من وزارة الصحة، وبالتالي فإن الكميات الحالية في الأسواق تباع على الأسعار القديمة ولا يوجد أسعار جديدة حتى الآن.

وفيما يتعلق بموضوع الأدوية المستوردة وأوضح وضحي أنه حتى الآن لم تظهر مشكلة في انقطاع الأدوية المستوردة، لافتاً إلى أن هناك نقصاً في بعض الأصناف لكن هذا لا يؤدي إلى مشكلة حتى الآن، معتبراً أن هذه الأدوية مستوردة وبالتالي من الممكن أن يخف الاستيراد أو يزداد، في حين الدواء الوطني متوافر ولا يوجد مشكلة في



ذلك.

وضيحي رأى أن تخفيض الضريبة على الصيادلة يساعد في تحسين وضع الصيدلي ويخفف من أعباء المصاريف التي يتحملها. وحول ازدياد أعداد الصيادلة المنتسبين إلى النقابة أكد وضحي أن هناك ازدياداً في أعداد الصيادلة سنوياً وأن عدد الإناث يتم دراسة أيضاً رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة باعتبار أن الحد الأدنى حالياً هو ٥٠ ألف ليرة.

وفي موضوع آخر كشف وضحي أن هناك اجتماعات لإعادة النظر في موضوع الضريبة على الصيادلة، مشيراً إلى أن هناك دراسة لتخفيضها ما بين ٨ إلى ١٢ بالمائة بدلاً من ١٤ أو ١٥ بالمائة، لافتاً إلى أنه يتم دراسة أيضاً رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة باعتبار أن الحد الأدنى حالياً هو ٥٠ ألف ليرة.

اجتماعات لتخفيض الضريبة على الصيادلة.. وزيادة رواتب المتقاعدين إلى ٧٠ ألف ليرة

وبين أنه يمكن طرح بعض الحلول منها موضوع خدمة الريف بأن يكون في الصيدلية الواحدة في الريف أكثر من صيدلي وذلك تسهيلاً للصيادلة في هذا الموضوع. وأشار وضحي إلى أن الصيدلي هو الذي يتحمل كامل المسؤولية في صيدليته وبالتالي هو الذي يحاسب عن أي خطأ من الممكن أن يحدث في الصيدلية المرخصة

باسمه. وفي موضوع آخر كشف وضحي أنه اعتباراً من بداية العام القادم سيتم رفع راتب الصيدلي التقاعدي إلى ٧٠ ألف ليرة، مؤكداً أنه يتم العمل على تحسين وضع الصيادلة المتقاعدين حسب الإمكانيات المتوافرة في النقابة من مشاريع استثمارية تردف صنابير التقاعد لتحسين وضع الصيادلة المتقاعدين.

كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية الثانية

بالسويداء من دون كهرباء ومخابر

| السويداء -عبير صيموعة

شكل إحداث كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية الثانية بالسويداء مكسباً للمحافظة من جهة تخفيف أعباء كبيرة عن الطلاب إلا أن الكلية التي تم إحداثها عام ٢٠١٣ ما زالت تعاني بعض الصعوبات التي تتطلب تضامناً لجهود جمع المعنيين لتذليلها حيث شكل نقص الخبر والقاعات التدريسية عبئاً على إدارة الكلية وطلبتها الذين طالبوا منذ سنوات بإيجاد الحلول السريعة لهذه المشكلة وتلبية حاجتهم للجوانب العملية المكتملة للنواحي النظرية في دراستهم، مشيرين إلى أن المخابر الكلية قليلة ولا تتناسب مع مقراتهم وهذا ما أدى لزيادة المواد النظرية على حساب العملية.

كما شكل انقطاع التيار الكهربائي عن الكلية خلال ساعات الصباح جراء التقنين الكهربائي أحد أبرز العقبات التي شكلت تحدياً لطلبة الكلية وكادها التدريسي والإداري على حد سواء وعدم قدرة إدارة الكلية على تشغيل مجموعات التوليد أكثر من ساعتين جراء النقص بمادة المازوت على الرغم من الحاجة الماسة لها لتشغيل أجهزة الإنقاط في المحاضرات إضافة إلى المخابر وإنجاز الأعمال الإدارية في أثناء فترات انقطاع التيار الكهربائي.

إضافة إلى النقص بالكادر التدريسي وتعوضه عن طريق كادر الكلية في الجامعة الأم بدمشق لتبرز إشكالية أخرى وهي قسبية تأمين النقل الدائم للكلية التدريسي في ظل النقص بتأمين مخصصات آليات النقل المتقاعد منها من مادة المازوت. وفي لقاء لـ«الوطن» مع الكادر التدريسي في الكلية جرى تأكيد ضرورة إيجاد صيغة لتعديل راتب دكتور الجامعة من الموارد الذاتية لجامعة دمشق لأن الرواتب لا تكفي أجور نقل من تقديم التعويضات المناسبة وأبواقاتها المحددة فضلاً عن ضرورة دعم فرع الكلية بجمع المستلزمات وخاصة المخابر وتجهيزاتها نظراً لما يتميز به طلبة الكلية من تفوق وكفاءة الطلاب ومستوى فروق الكلية كافة على ساحة القطر، مطالبين بضرورة دعم الكليات من قبل مجلس التعليم العالي وعدم حجب المخصصات المالية لفرع جامعة دمشق



في السويداء لضمان استمرار العملية التعليمية أسوة بالجامعات الخاصة. وعبد كلية الهندسة والكهربائية في السويداء الدكتور وائل رضوان أوضح لـ«الوطن» أن العائق الأساسي الذي تعانیه الكلية التي خصص لها بناء ضمن مبنى المعهد التقني الصناعي يتمثل بنقص القاعات التدريسية في ظل تزايد أعداد الطلاب سنوياً كما أن واقع البناء انعكس سلباً على تنفيذ المخابر المطلوبة رغم أن رئاسة الجامعة وافقت سابقاً على إنشاء «مخار» لمشاحة ألف متر مربع ضمن حرم المعهد لكن المشروع توقف رغم التعاقد مع متعهد وذلك بسبب خلل في الدراسة. وأشار إلى أن الكلية تعتمد بشكل شبه كامل في المخابر والورش اللازمة للمقررات التدريسية على مخابر وورش المعهد الصناعي التابعة لمديرية التربية وهي بمستوى عال.

أدى إلى ضرورة الترشيد بتشغيل المولدات لضمان استمرار عملها ولو لساعات قليلة ربما يتم تأمين كميات جديدة إضافية، مبيّناً أنه رغم تعاون المحافظة مع إدارة فرع الجامعة بتأمين المادة ولكن تبقى الكلمة الفصل للكميات الواردة منها وهو واقع مفروض ويندرج على كل الكليات على ساحة القطر.

أما ما يتعلق بتأمين المخابر ضمن كلية الهندسة وحل إسعافي فقد جرت المطالبة خلال زيارة وزير التعليم العالي الأخيرة إلى السويداء بإمكانية إقامة طابق ثان ضمن بناء الكلية التي تم تقديمه من قبل مديرية التربية والواقع ضمن حرم المعهد التقني الصناعي وتجهيزه بجمع التجهيزات والمعدات المخبرية الكهربائية منها والميكانيكية عن طريق إعلان مناقصات من قبل مديرية العقود في جامعة دمشق.

وأشار إلى أنه تم التوجيه من الوزير بإعداد دراسة لإقامة البناء المذكور متوقفاً إدارته ضمن الخطة الاستراتيجية للوزارة في العام القادم ٢٠٢٣ مؤكداً أن الحل على المدى البعيد يكمن بإقامة تلك المخابر في هتار ضمن حرم فرع الجامعة في المحافظة لتبقى ملكيته ومرجعيتها لفرع جامعة دمشق في السويداء. أما عمليات نقل الطلاب من المدينة إلى الكليات ونقل الكادر التدريسي من جامعة دمشق إلى فرع الجامعة في السويداء فأكد كيوان أن توزيع الكليات في مناطق متعددة على ساحة المحافظة وخارج المدينة أدى إلى قيام الفرع بالتعاقد مع ٢٠ باصاً لنقل الطلاب وباصين لنقل الكادر التدريسي التي تواجه جميع الكليات في فرع الجامعة في السويداء قدر الإمكان وليس تلك كلية الهندسة الكهربائية والميكانيكية وحدها.

ولفت إلى وجود إشكالية حقيقية في تأمين التغذية الكهربائية لكل الكليات على ساحة المحافظة في كامل أوقات الدوام نظراً لوقوع معظم الكليات ضمن الأحياء السكنية وعدم قدرة شركة الكهرباء على تحصيلها من ساعات التقنين ما عدا كلية الفنون الجميلة التي تقع على خط تغذية المشفى الوطني بالتيار الكهربائي. وأشار إلى أن الضرورة إلى الاعتماد على مجموعات التوليد في كل كلية، موضحاً أنه يتم تزويد مجموعات التوليد بمادة المازوت من مخصصاتها بحسب المتوافر منها من الكميات الواردة إلى المحافظة وهو الأمر الذي